مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين والتشريعات

How well does the university professor know about laws and legislation

د. صليحة القص، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر
د. شريفة بن غذفة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

ملخص: يعتبر الأستاذ الجامعي محور النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ولذا وجب عليه إدراك النظام العام للعمل من خلال إدراكه وتعامله المنطقي مع القوانين السائدة به، فمعرفة وإلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين السائدة بالعمل تسمح له بالعمل ضمن ظروف تسهل له أداء وظائفه من خلال أدائه لواجباته ونيل حقوقه، وقد جاءت هذه الدراسة محاولة الكشف عن مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالجامعة الجزائرية بالقوانين والتشريعات السائدة بها، وتم ذلك من خلال توزيع استبيان معد من طرف الباحثتين على مجموعة من الأساتذة الجامعيين بمختلف الجامعات الجزائرية وبمختلف التخصصات، استعانت الباحثتين بالمنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك فرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص معرفة القانون والعمل به، كما أن ممارسة الأستاذ للمهام الإدارية تكسبه خبرة واضحة في كيفية التعامل مع القانون وطرق تطبيقه عكس بقية زملائه.

الكلمات المفتاحية: الأستاذ جامعي، القوانين واللوائح، الواجبات، الحقوق.

Abstract: The role of university professor is very important in the development of higher education system and scientific research. Therefore, he should recognize the general system of work by dealing with prevailing laws, Knowledge of labor laws, allows the professor to work in good conditions that facilitates the performance of duties and obtaining their rights.

This study attempted to reveal the percentage of the professor's knowledge at the Algerian university on the prevailing Rules and Regulations. A questionnaire prepared by the two researchers was distributed to a group of university professors in various Algerian universities, and the descriptive approach was used.

The study concluded that: there is a differences between the university professor administrative and non-administrative, in the knowledge of thework laws and regulations, And the work with these laws. and The practice of the administrative tasks gives professor clear experience in how to deal with the law and methods of its application, unlike non-administrative professors.

Keywords: university professor, laws and regulations, duties, rights.

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة بغرض استطلاع، واستكشاف واقع الأستاذ الجامعي الذي يعتبر من نخبة أفراد المجتمع و أقدرهم على الحفاظ على حقوقه والتزما بأداء واجباته، وبالتالي الوصول إلى أعلى مستوى من مستويات جودة التسيير والتعليم الجامعيين، وهذا من خلال التعرض لموضوع مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين والتشريعات التي تحدد حقوقه وكيفية الحصول عليها، وواجباته وكيفية أدائه، خاصة الذين يشغلون مناصب إدارية في المؤسسات الجامعية. غير أنه كون أن الأستاذ الجامعي يعاني مشكلات عدة، منها هضم حقوقه والتي نص عليها القانون بشكل صريح، كالترقيات والترشيحات وكل ما له علاقة بالملفات الإدارية، وحتى البيداغوجية كإسناد المقاييس وتحديد معايير معينة لذلك أو معايير الاستفادة من عطل علمية والمشاركة في الملتقيات.

وعليه فقد تضيع حقوق كثيرة بسبب جهل الأستاذ لمادة أو نص قانوني معين، كما قد يفوت ترقية إدارية أو علمية لنفس السبب، فحري بالأستاذ الجامعي الإطلاع على هذه القوانين لحفظ حقوقه وحتى حقه في أداء وجباته كما هو مطالب بها. ومن المهم الإشارة إلى علاقة الأستاذ بالإدارة كذلك حيث أن بعض المؤسسات الجامعية للأسف مازلت تحتكر القوانين على مستواها أو لا تطبقها رغم أن الظروف غير قاهرة، في حين توجد مؤسسات تنشر القوانين مفصلة بل وتُعلم بها الأستاذ شخصيا وهذا ما من شأنه أن يوفر جوا جامعيا أكثر استقرارا و يغني الأستاذ والإدارة الجامعية عن الكثير من المشكلات التعقيدات من خلال الاتصال الإداري الناجح والواضح ليفكر في الأعمال البيداغوجية والعلمية لتطوير الجامعة الجزائرية.، فما بالك إن كان في بعض الأحيان الإداري هو نفسه الأستاذ الجامعي ولا يؤمن بفكرة تطبيق القانون، وما يزيد المسألة غرابة هو سن قوانين لا تطبق! وغير واضحة أحيانا.

الإطار النظري:

1.تعريف الجامعة: الجامعة هي المكان الذي تتم فيه المناقشة الحرة المتفتحة بين المعلم والمتعلم وذلك بهدف تقييم الأفكار والمفاهيم المختلفة وهي أيضا المكان الذي يتم فيه التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات وكذلك الطلاب المنتظمين في هذه التخصصات، وهي مؤسسة لها دور في المحافظة على المعرفة وتنميتها ونقدها وفي تبني الطاقات المبدعة(صقر عبد العزيز، 2005، ص49).

أما رامون ماسييا مانسو "Ramon macia manso " فإنه يعرف الجامعة على أنها مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين ، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا "(فضيل دليو، 2006، ص79)، وتعرف أيضا بأنها "مؤسسة تعليم مسئولة عن نقل القيم الحضارية وعن تنمية المجتمع الذي نعيش فيه ، هي إذن مسؤوليات جسام تقوم بها الجامعة لن تستطيع استكمالها أو انجازها بكفاءة إلا إذا تابعت تغيرات العالمية، وشاركت في نقلها وتصويب أخطائها بما يتناسب مع المطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي، وتجد أن هناك علاقة واضحة بين الجامعة والتقدم النمو الاقتصادي وبين التعليم العالي ونسب النمو الاقتصادي"(البرعي وفاء، 2002، ص355).

2. تعريف الأستاذ الجامعي: الأستاذ: المعلم والماهر في الصناعة يعلمها غيره إذن فكلمة "الأستاذ"فارسية الأصل ومعناها الماهر في عمله وحرفته، والحرفة، موهبة كانت أم مهنة،تتطلب إضافة إلى مهارات متخصصة ثابتة القدرة الذاتية على الصقل و التطوير ،في انسجام بين الحفاظ على القواعد الأساسية المحددة للمهنة وإضافة تحسينات عليها(رجواني عبد النبي،2008، ص17) ويقصد بالأستاذ الجامعي، ذلك الموظف الذي يؤدي مهامه ويطالب بحقوقه داخل المؤسسة الجامعية لا تتوقف مهامه في التدريس فقط بل تمدد وتعتمد على البحث العلمي والتأليف والابتكار.

3.**مبادئ الجامعة:** هناك مبدأين ينبغي على الجامعة أن تراعيهما في نشاطاتها العلمية والفكرية وهما:

المبدأ الأول: هو أن الغاية الأساسية من الجامعة هي البحث العلمي، أي تحري الحقيقة، أما التعليم فهو يأتي كنتيجة لهذا البحث، وكمحصل عنه، فالبحث العلمي هو الرسالة الأولى للجامعة، والمعروف أن الجامعة تجمع فريقين من الناس: أساتذة وطلابا، متفقين في مهمتهما الأساسية وهي أن كلا منهما طالب الحقيقة، وباحث عنها، أحدهما أكثر خبرة، وأوسع معرفة، وأشد تملكا لأصول وأساليب البحث العلمي، وبالتالي فهو يرشد الآخر في العمل الواحد المشترك في البحث عن بواطن الأمور وكلياتها، وفي هذا الإرشاد جوهر العلم، وهذه هي الحال في الصناعات الأخرى، ففي صناعة البناء مثلا نرى أن مساعد البناء يتدرب على البناء بمزاولته العمل تحت إشراف البناء الذي يعتبر أو فر خبرة، وأدرى بأساليب صناعة البناء، وهكذا الأمر في بقية الحرف الحرة الأخرى.

المبدأ الثاني:هو السعي إلى الحقيقة الفاضلة، فالبحث عن الحقيقة ليس عملا عقليا فحسب، بل هو إلى جانب ذلك عمل خلقي، وأدبي كذلك، والعلم الصحيح يتطلب الأمانة، والدقة، والجد، والمثابرة، والتضحية وهذه كلها فضائل خلقية(رابح تركي، 1990، ص74).

4.مهام الأستاذ الجامعي: حدد المشرع الجزائري مهام الأستاذ الجامعي بما يلي:

- يقوم بتدريس حجم ساعي أسبوعي قدره 12 ساعة للمبتدئ وتسع ساعات لصنف ب وتشمل حتما درسين غير مكررين.
- المشاركة في أشغال اللجان التربوية/مراقبة الامتحانات.
- تصحيح نسخ الامتحانات/المشاركة في أشغال المداولات.
-تحضير الدروس و تحديثها/تأطير رسائل الليسانس و ماستر.
- المشاركة بالدراسات والأبحاث في حل المشاكل التي تطرحها التنمية.
- تنشيط أشغال الفرق التربوية التي يتكفل بها(سناني عبد الناصر، 2012).

5. حقوق أعضاء هيئة التدريس: كفل نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه التنفيذية حقوقا كثيرة لأعضاء هيئة التدريس منها:

- الإجازات بأنواعها، ومنها إجازة التفرغ العلمي.
- بدل التكليف بعمل إداري إلى جانب عمله الأصلي.
- حضور المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل.
- يعامل عضو هيئة التدريس ومن في حكمه معاملة موظفي الدولة المعادلين له في المرتبة من حيث البدلات والمكافآت.
- الإعارة، والندب، والعمل كمستشار غير متفرغ لإحدى الجهات الحكومية خارج الجامعة.
- الترقية إذا استكمل شروطها النظامية.

6. واجبات أعضاء هيئة التدريس: هناك واجبات بديهية ينبغي على عضو هيئة التدريس الالتزام بها مثل الابتعاد عن التصرفات الأكاديمية أو المهنية التي تؤدي إلى الإساءة إلى سمعة الجامعة التي ينتسب إليها أو يتخذ تصرفا من شأنه أن يبدد أموال الجامعة، و ألا يستغل اسم الجامعة لخدمة مصالحه الذاتية، وألا يعمل خارج الجامعة إلا بعلم الجامعة وموافقتها، ويمكن إجمال الواجبات المطلوبة من عضو هيئة التدريس بوجه عام في الأمور التالية:

- التدريس ضمن النصاب المقرر.
- التدريس الإضافي فوق النصاب المقرر إذا دعت الضرورة إلى ذلك.
- إعداد الامتحانات الخاصة بمواده.
- المشاركة مع أعضاء قسمه في إعداد الخطط الدراسية وتطوير البرامج للقسم.

- الإشراف على الجانب العملي أو الميداني في متطلبات المواد التي يدرسها.
- القيام بالبحوث والدراسات وورش العمل والمشاركة في البحوث الجماعية في مجال تخصصه.
- الإشراف على بحوث ورسائل طلاب الدراسات العليا.
- إرشاد طلاب الجامعة وطلاب الدراسات العليا وتوجيههم.
- الإتصال بكل جديد في مجال تخصصه، ومتابعة ما استجد من مؤلفات ودوريات وبحوث في مجال تخصصه.
- القيام بالكتابات الإبداعية والتحليلات الهادفة التي تسهم في تقديم المعرفة، وخدمة المجتمع.
- المشاركة في جلسات مجالس الأقسام واللجان والجمعيات المختلفة في الكلية والجامعة.

7.مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في التعليم العالي : تعد الجودة وفقا للمواصفة **(9001 iso)** عبارة عن مقياس لمدى تلبية حاجات الزبون ومتطلباته ولكون المواصفات تؤكد على ضرورة تحديد حاجات الزبون وكيفية إشباعها، لهذا فان من يحكم على الجودة هو المستفيد أو الزبون وقد عرف ايفانز (Evans,1993,p44) الجودة بأنها "القدرة على تقديم أفضل أداء واصدق صفات" وعرفت المنظمة الأوربية لضبط الجودة والجمعية الأمريكية لضبط ألجوده بأنها المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في قدرة المنتج أو على تلبيه حاجات معينة، إن التطور في مفهوم الجودة يضمن الحفاظ على مستوى الجودة المطلوبة الذي نتج عنه تطور جديد في الجودة أطلق عليه ضمان الجودة بوصفه جميع الإجراءات المخططة والمنهجية اللازمة لإعطاء الثقة بان العملية أو الخدمة المؤداة سوف تستوفي متطلبات الجودة(محمود داود الربيعي، 2010، ص7).

8.تعريف القانون الأساسي للأستاذ الجامعي: هو مجموعة القوانين والمراسيم التنظيمية التي تتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي في مجموعة من الأوامر والمواد والأقسام الفصول، والتي يحدد من خلالها المُشرع وواجبات ومهام وكذا حقوق الأستاذ الجامعي، وشروط توظيفه والشروط والمعايير التي يجب أن تتوفر في التعيين لتنصيبه وترسيمه وترقيته في الرتب والدرجات وإعادة ترتيبه وشروط دمجه وتسريحه ومعاقبته ومجازاته كل هذا في شكل أحكام عامة مطبقة وانتقاليه وأخرى ختامية الخاصة وتحديد طرق ونقاط تصنيف الرتب وتحدد كذلك الرقم الاستدلالي، وطرق الحصول على عطل مرضية وغيرها، والأحكام التي تحدد تحويله ومجالات تطبيق كل هذه القوانين عن طريق مجموعة من المواد المرقمة والمتضمنة لكل ما سبق ذكره.

الإطار المنهجي والميداني

تساؤلات الدراسة:

- هل الأستاذ الجامعي ملم بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي؟
- هل يوجد فرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص الإلمام بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي؟

فرضيات الدراسة:

- الأستاذ الجامعي ملم بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي.
- يوجد فرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص الإلمام بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي.
- التعرف على الفرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص الإلمام بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي.

أهمية الدراسة:

- جودة الجامعة تعتمد على جودة الأداء المهني و البيداغوجي للأستاذ الجامعي.
- لفت انتباه أعضاء هيئة التدريس والإداريين منهم إلى ضرورة الاطلاع على القوانين والتشريعات الخاصة بمجال عملهم لخمة أنفسهم وخدمة الآخر (الجامعة والطالب الجامعي).
- معرفة وإلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين السائدة بالعمل تسمح له بالعمل ضمن ظروف تسهل له أداء وظائفه من خلال أدائه لواجباته ونيل حقوقه.

منهجية الدراسة: إتبعت هذه الورقة الطريق الاستطلاعي كمحاولة أولية للتعرف على مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي، وهذا من خلال مجموعة من الأسئلة حاولت أن تمس بمجالات مختلفة من القوانين التي توضح حقوق الأستاذ وبعض الواجبات وطرق تسيير الجامعة بصفة عامة.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من 26 أستاذ وأستاذة ممن قاموا بملأ الاستمارة مشكورين، رغم أنه تم إرسال أكثر من 200 استمارة الكترونيا، ونظرا لكون أن عينة الأساتذة الإداريين كانت فقط 11 أستاذ وبعضهم ينتمي لهيئات علمية، فقد قمنا بجمعهما مع، كما قمنا بتفريغ بقية الاستمارات الخاصة بالأساتذة غير الإداريين، وفي ما يلي جداول توضح خصائص العينة بالتفصيل:

الجدول رقم (1) يوضح خصائص أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	أساتذة إداريين	أ.غير الإداريين	ك
أنثى	3	8	11
ذكر	9	6	15
المجموع	12	14	26

الجدول رقم (2) يوضح خصائص أفراد العينة من الأساتذة الإداريين حسب بعض المتغيرات

العينة	السن	الجنس	الرتبة العلمية	خبرة مهنية	المنصب الإداري	خبرة إدارية
1	34	أ	محاضر ب	9 سنوات	عضو لجنة علمية	01 سنة
2	48	أ	محاضر أ	13 سنة	مديرة سابقة	05 سنوات
3	37	أ	مساعد أ	05سنوات	عضو لجنة علمية	01 سنة
4	42	ذ	محاضر أ	13 سنة	مسئول فريق تكوين في الدكتوراه ورئيس المجلس العلمي للكلية	11سنة
5	57	ذ	محاضرب	21 سنة	مسئول تخصص ماستر ونائب رئيس القسم سابقا	6سنوات
6	38	ذ	محاضر ب	9 سنوات	مسئول شعبة التكوين العلوم الاجتماعية سابقا	4 سنوات
7	61	ذ	أستاذ	34	مدير مخبر	30 سنة
8	38	ذ	محاضر أ	11	رئيس قسم	7
9	33	ذ	محاضر ب	6	رئيس تخصص	2
10	33	ذ	محاضر ب	5	مسئول شعبة	1
11	42	ذ	مساعد أ	6	رئيس مصلحة	5
12	48	ذ	محاضر أ	16	نائب رئيس قسم و رئيس لجنة علمية	4

الجدول رقم (3) يوضح خصائص أفراد العينة من الأساتذة غير الإداريين حسب بعض المتغيرات

العينة	السن	الجنس	الرتبة العلمية	خبرة مهنية
1	39	أ	محاضر أ	13
2	42	أ	أ.متعاقد	3
3	40	أ	محاضر ب	10
4	33	أ	مساعد أ	5
5	37	أ	مساعد أ	6
6	34	أ	محاضر أ	10
7	39	أ	محاضر ب	8
8	50	أ	محاضر ب	6
9	37	ذ	محاضر ب	9
10	31	ذ	مساعد ب	1
11	35	ذ	مساعد أ	5
12	/	ذ	مساعد أ	6
13	34	ذ	محاضر ب	4
14	45	ذ	محاضر ب	9

أداة الدراسة: عبارة عن استمارة تتكون من 26 سؤال موجه للأستاذ الجامعي حول القانون الأساسي الخاص به وبالوظيفة العمومي وعن بعض المواد والحقوق والواجبات، ورغم أنها لا تمس جميع القوانين إلا أن الباحثتين حاولتا أن تكون الاستمارة شاملة وعامة كون أن الدراسة استطلاعية.

عرض وتفسير النتائج:

1. عرض و تفسير النتائج الخاصة بعينة الأستاذ الشاغل لمنصب إداري

جدول رقم (4) يوضح نتائج الاستمارة لدى عينة الأستاذ الجامعي الشاغل لمنصب إداري

	العبارة	نعم	%	لا	%
1	هل تملك نسخة ورقية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي؟	4	33,33	8	66,66
2	هل تملك نسخة الكترونية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي للأستاذ الجامعي؟	8	66,66	4	33,33
3	هل تعرف شروط ترسيم الأستاذ الجامعي في مرحلة التربص؟	12	100	0	0
4	هل تعرف شروط تسريح الأستاذ الجامعي في مرحلة التربص؟	9	75	3	25
5	هل تحفظ عن ظهر قلب واجباتك البيداغوجية في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	7	58,33	5	41,66
6	هل تحفظ عن ظهر قلب واجباتك الإدارية في المنصب الإداري الذي تشغله ؟	8	66,66	4	33,33
7	هل تعرف مضمون القانون رقم 15-21 المؤرخ يوم 30 ديسمبر 2015؟	4	33,33	8	66,66
8	هل الأستاذ المحاضر أ مطالب بالمرافقة البيداغوجية قانونيا؟	7	58,33	5	41,66
9	هل تعرف الشروط الأساسية التي يجب أن يستوفيها المترشح للتأهيل الجامعي؟	12	100	0	0
10	هل تحفظ عن ظهر قلب حقوقك كأستاذ جامعي في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	6	50	6	50
11	هل تحفظ عن ظهر قلب حقوقك الإدارية في المنصب الإداري الذي تشغله ؟	8	66,66	4	33,33
12	هل سبق و أن طالبت بحق من حقوقك من جهة إدارية مستعينا بتلاوة رقم القانون الذي يخولك ..	9	75	3	25
13	هل شعرت يوما بأنك ضعيف لمجرد أنك تجهل قانون معين كان السبب في تضييع حق من حقوقك؟	9	75	3	25
14	هل تعتمد في تعاملك مع الإدارة بالقانون؟	7	58,33	5	41,66
15	هل معرفتك بالقانون التنفيذي هو من دفعك لشغل منصبك الإداري؟	1	8.33	11	91,66
16	هل جهلك بالقانون التنفيذي هو من دفعك لشغل منصبك الإداري؟	2	16,66	10	83,33
17	إن كنت تعرف القانون الخاص بالأستاذ الجامعي؟هل سهل عليك ذلك حياتك المهنية؟	9	75	3	25
18	هل تملك فكرة واضحة عن القوانين التي يسير وفقها نظام LMD	10	83,33	2	16,66
19	هل تخصص وقتا للبحث عن جديد القوانين التي تخص الجامعة؟	8	66,66	4	33,33
20	هل ترى أنه من الضروري الإلمام بالقوانين التي تخص الأستاذ الجامعي لحماية حقوقك؟	11	91,66	1	8,33
21	هل شاركت كعضو في مخبر بعد اطلاعك على المرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء و سير المخابر؟	8	66,66	4	33,33
22	هل تعرف شروط ترقيتك من منصب لأخر؟	12	100	0	0
23	هل أنت مطلع على الأحكام الانتقالية الخاصة بالأستاذ الجامعي؟	6	50	6	50
24	هل تعرف تصنيفك (رقم الصنف و الرقم الاستدلالي) للرتبة التي تشغلها؟	9	75	3	25
25	هل استفدت من مصلحة الخدمات الجامعية؟	8	66,66	4	33,33
26	هل أنت مطلع على الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 في قانون...الوظيفة العمومية؟	5	41,66	7	58,33

استنادا للنتائج المبينة أعلاه، ومن خلال البدء بالسؤال رقم 26 حيث أن نسبة 58,33 من الأساتذة غير مطلع على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، وهذا يعني عدم اهتمام الأستاذ بالاطلاع على القانون مما يساعد على تضييع الكثير من الحقوق وعدم القيام بالواجبات على أكمل وجه، حيث أنه ومن المفروض أن يكون الأستاذ الجامعي مطلعا على هذا القانون كونه يتم توظيفه عن طريق الوظيفة العمومي كما أنه يعتبر من النخبة التي تستطيع فهم وتطبيق القوانين الخاصة بميدان وظيفته، أما نسبة 100 % فظهرت فيما يخص معرفة الأستاذ لشروط التوظيف كونها مهمة بالنسبة له للحصول على عمل بشكل دائم عن طريق تثبيته وترسيمه(3) وعلى إعتبار أنها تكون عادة أوضح من شروط التسريح(4) التي عبر 75% من افرد العينة على انه مطلعين عليها، والمهم هنا أنها نسبة أقل من سابقتها على الرغم من أنها تعتبر مرتفعة ومرد ذلك أيضا هو أن التوظيف يكون بأعداد مهولة مقارنة بأعداد الموظفين المسرحين، كما ظهرت نفس النسبة 100 % فيما يخص كل من معرفة الشروط الأساسية التي يجب أن يستوفيها المترشح للتأهيل الجامعي (9) والترقية من رتبة لأخرى أو من منصب لآخر(22)، وهذا كون أن مثل هذه الشروط أمر أساسي يدفع الأستاذ دفعا للبحث عنها والإطلاع عليها، كونها تصادفه في مساره العلمي والمهني وقد لا يفعل ذلك إلا عند وصوله هذه المرحلة؛ وما يفسر هذه النسبة كون أن كل أفراد عينة الدراسة والذين يشغلون منصبا إداريا تكون لهم الفرص متاحة للاطلاع عليها كونها تدخل في صميم عملهم. كما وأن جميعهم لديهم ترقيات علمية أو إدارية وكانوا أيضا قد ترشحوا للتأهيل الجامعي أو على أبواب الترشح إذ أنهم بين الرتبة الأستاذية (1) و أ.مح. أ / أ.مح.ب وأيضا أستاذ مساعد (2)، ومن جهة أخرى ومن خلال النتائج اتضح أن ما نسبته 91,66 % (15) من الأساتذة لم يشغلوا المنصب الإداري لمعرفتهم بالقوانين وفي المقابل 33,83 % (16)منهم لم يكن جهلهم بها هو الدافع، فما الدافع يا ترى؟ هل هو دافع حتمية التسيير في إطار السياسة المتبعة داخل المؤسسات الجامعية أم أن هناك دوافع أخرى؟. كما أن معرفة الأستاذ بقوانين العمل دفعت 75 % (12)من الأساتذة للقول بأنهم استخدموا القانون للمطالبة بحقوقهم، وبنسبة مماثلة 75 %(13)، ترى أن الجهل بالقوانين يولد الشعور بالضعف ومضيعة للحقوق. حيث يستغل بعض المسئولين جهل الموظفين بالقانون لسلبهم حقوقهم أو تكليفهم بما لا يتمشى ورتبهم العلمية أو مناصبهم الإدارية، وهذا تحت شعار "القانون لا يحمي المغفلين"، غير أنه وللإنصاف، يتحمل الموظف أو الأستاذ المسئولية مع صاحب العمل ويكون مشاركا في ضياع حقوقه بعدم إلمامه بحقوقه وواجباته فيما يشغله من منصب أو رتبة.

نسبة 66.66 % من الأساتذة أفراد العينة لا يملكون نسخة ورقية للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي، و 66,66% منهم يمتلكون نسخة إلكترونية عنه وهذا مسايرة للتطور التكنولوجي كما يمكن تحميلها من الشبكة العنكبوتية أو من مواقع بعض الجامعة باعتبار الانترنت مصدرا أسهل بكثير من مصادر ورقية أخرى. كما يمكن تبادلها بسهولة، وفي الأخير اجمع غالبية أفراد العينة بنسبة 91,66 % (20) على أنه من الضروري الإلمام بالقوانين التي تخص الأستاذ الجامعي لحماية حقوقه. وما أكدته نسبة 75 بالمائة (17) من أن معرفة القوانين تسهل الحياة المهنية. وهذا ما بينته أيضا؛ ربما نسبة 41,66 من أفراد العينة يتعاملون مع الإدارة بالقانون، وهنا نفتح باب آخر لا يقل أهمية عن الموضوع المطروح بل هو لصيق به ومن أهم زواياه، وهو هل الغدارة تعامل مع الأستاذ قانونيا أم عاطفيا؟، وفيما يلي شكل المدرج التكراري الذي يوضح نتائج عينة الأساتذة الإداريين.

الشكل رقم (1) يمثل المدرج التكراري لنتائج عينة الدراسة من الأساتذة الإداريين

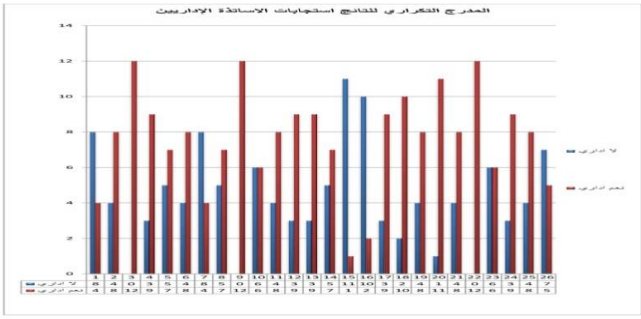

نلاحظ أن مدرجات الاستجابة بنعم تفوق الاستجابات بلا ما عدا في بعض الأسئلة: 1/7/15/16/ 26.

2. عرض وتفسير النتائج الخاصة بعينة الأستاذ غير الشاغل لمنصب إداري

جدول رقم (5) يوضح نتائج الاستمارة لدى عينة الأستاذ الجامعي الذي لا يشغل منصب إداري

	العبارة	نعم	%	لا	%
1	هل تملك نسخة ورقية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي؟	2	14,28	1 2	85,71
2	هل تملك نسخة الكترونية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي للأستاذ الجامعي؟	7	50	7	50
3	هل تعرف شروط ترسيم الأستاذ الجامعي في مرحلة التربص؟	11	78,57	3	21,42
4	هل تعرف شروط تسريح الأستاذ الجامعي في مرحلة التربص؟	9	64,28	5	35,71
5	هل تحفظ عن ظهر قلب واجباتك البيداغوجية في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	8	57,14	6	42,85
7	هل تعرف مضمون القانون رقم 15-21 المؤرخ يوم 30 ديسمبر 2015؟	2	14,28	1 2	85,71
8	هل الأستاذ المحاضر أ مطالب بالمرافقة البيداغوجية قانونيا؟	9	64,28	5	35,71
9	هل تعرف الشروط الأساسية التي يجب أن يستوفيها المترشح للتأهيل الجامعي؟	11	78,57	3	21,42
10	هل تحفظ عن ظهر قلب حقوقك كأستاذ جامعي في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	5	35,71	9	64,28
12	هل سبق و أن طالبت بحق من حقوقك من جهة إدارية مستعينا بتلاوة رقم القانون الذي يخولك ..	7	50	7	50
13	هل شعرت يوما بأنك ضعيف لمجرد أنك تجهل قانون معين كان السبب في تضييع حق من حقوقك؟	11	78,57	3	21,42
14	هل تعتمد في تعاملك مع الإدارة بالقانون؟	7	50	7	50
17	إن كنت تعرف القانون الخاص بالأستاذ الجامعي؟هل سهل عليك ذلك حياتك المهنية؟	8	57,14	6	42,85
18	هل تملك فكرة واضحة عن القوانين التي يسير وفقها نظام LMD	8	57,14	6	42,85
19	هل تخصص وقتا للبحث عن جديد القوانين التي تخص الجامعة؟	6	42,85	8	57,14
20	هل ترى أنه من الضروري الإلمام بالقوانين التي تخص الأستاذ الجامعي لحماية حقوقك؟	14	100	0	0
21	هل شاركت كعضو في مخبر بعد اطلاعك على المرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء و سير المخابر؟	7	50	7	50
22	هل تعرف شروط ترقيتك من منصب او من رتبة لأخرى؟	11	78,57	3	21,42
23	هل أنت مطلع على الأحكام الانتقالية الخاصة بالأستاذ الجامعي؟	5	35,71	9	64,28
24	هل تعرف تصنيفك (رقم الصنف و الرقم الاستدلالي) للرتبة التي تشغلها؟	9	64,28	5	35,71
25	هل استفدت من مصلحة الخدمات الجامعية؟	5	35,71	9	64,28
26	هل أنت مطلع على الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية؟	5	35,71	9	64,28

من خلال الجدول أعلاه نجد أن85,71 % من الأساتذة غير الإداريين لا يملكون نسخو رقية في حين 50 % لا يملكون نسخ الكترونية وهي نفس النزعة لدى زملائهم من الأساتذة الإداريين. كما سيطرت نفس الميول فيما يخص أن نسبة معرفة الأستاذ لشروط الترسيم 78,57 % أكبر من نسبة معرفته للشروط التسريح والتي بلغت 64,28% ولنفس الأسباب المذكورة سابقا. إن85,71 % من الأساتذة لا يعرف مضمون القانون الخاص بتطوير البحث العلمي وهي نتيجة لا تختف عن عينة الأساتذة الإداريين.

معرفة شروط الترشح للتأهيل والترقية من رتبة أو من منصب لأخر مثلتها نسبة 78,57 % من الأساتذة وهي نسبة كبيرة رغم أنها أقل من 100% التي توفرت لدى الإداريين وقد يعود هذا لاحتكاكهم بالبيئة الإدارية وتعاملهم معها بشكل مباشر وربما كانوا هم المسئولين عنها مباشرة. وهذا ما يفسر أن نسبة 64,28% من أفراد العينة لا يحفظون حقوقهم، عكس الإداريين الذين تمثلهم نسبة 25% فقط. ورغم ذلك فإن كليهما يشعر بالضعف لمجرد جهله لقوانين معينة قد تأخر أو تضييع حقوقه لمدة طويلة.

أكثر من 57% يرون أن معرفة القانون تسهل الحياة المهنية وهي نسبة أقل من 75% التي يمثلها الإداريين بحكم خبرتهم الإدارية، حيث يخصص هؤلاء وقت اكبر من غير الإداريين لتتبع الجديد من القوانين التي أصبحت تتغير بسرعة وبكثرة، وكانوا هم أوسع اطلاعا على القوانين الخاصة بالوظيفة العمومية، كما أنهم أكثر استفادة من غير الإداريين فيما يخص الخدمات الاجتماعية.

لا توجد اختلافات كبيرة إلا من حيث الخبرة التي يكتسبها الأستاذ الذي تمرس وشغل منصبا إداريا ليبقى هدف الأستاذ الوحيد والأنبل هو الحصول على ترقية تؤهله للقيام بأعباء البحث العلمية والتنمية بجودة أكبر، إذ يتفق الجميع 100 % أنه من الضروري الإلمام بالقوانين التي تسير الجامعة لتساهل الحياة المهنية وتحصيل الحقوق وتحديد الواجبات.

الشكل رقم (2) يمثل المدرج التكراري لنتائج عينة الدراسة من الأساتذة غير الإداريين

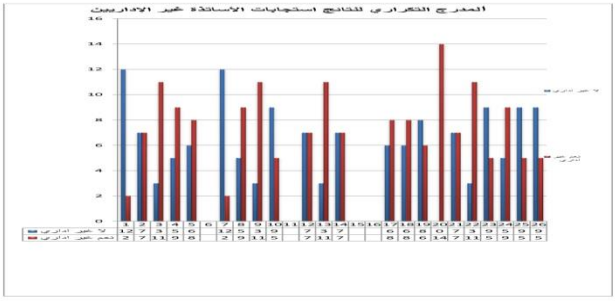

نلاحظ أن مدرجات الاستجابة بنعم تفوق الاستجابات بلا ماعدا في بعض الأسئلة: 1-7- 10-19-23-25- 26.

3. عرض وتفسير النتائج الخاصة بعينة الدراسة ككل:

جدول رقم (6) يوضح نتائج الاستمارة لدى عينة الأستاذ الجامعي الذي يشغل ولا يشغل منصب إداري

	العبارة	نعم	%	لا	%
1	هل تملك نسخة ورقية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي؟	6	23,07	20	76,92
2	هل تملك نسخة الكترونية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي للأستاذ الجامعي؟	15	57,69	11	18,33
3	هل تعرف شروط ترسيم الأستاذ الجامعي في مرحلة التربص؟	23	88,46	3	11,53
4	هل تعرف شروط تسريح الأستاذ الجامعي في مرحلة التربص؟	18	69,23	8	30,76
5	هل تحفظ عن ظهر قلب واجباتك البيداغوجية في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	15	57,69	11	18,33
7	هل تعرف مضمون القانون رقم 15-21 المؤرخ يوم 30 ديسمبر 2015؟	6	23,07	20	76,92
8	هل الأستاذ المحاضر أ مطالب بالمرافقة البيداغوجية قانونيا؟	16	61,53	10	38,46
9	هل تعرف الشروط الأساسية التي يجب أن يستوفيها المترشح للتأهيل الجامعي؟	23	88,46	3	11,53
10	هل تحفظ عن ظهر قلب حقوقك كأستاذ جامعي في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	11	18,33	15	57,69
12	هل سبق و أن طالبت بحق من حقوقك من جهة إدارية مستعينا بتلاوة رقم القانون الذي يخولك ...	16	61,53	10	38,46
13	هل شعرت يوما بأنك ضعيف لمجرد أنك تجهل قانون معين كان السبب في تضييع حق من حقوقك؟	20	76,92	6	23,07
14	هل تعتمد في تعاملك مع الإدارة بالقانون؟	14	53,84	12	46,15
17	إن كنت تعرف القانون الخاص بالأستاذ الجامعي؟هل سهل عليك ذلك حياتك المهنية؟	17	65,38	9	34,61
18	هل تملك فكرة واضحة عن القوانين التي يسير وفقها نظام LMD	18	69,23	8	30,76
19	هل تخصص وقتا للبحث عن جديد القوانين التي تخص الجامعة؟	14	53,84	12	46,15
20	هل ترى أنه من الضروري الإلمام بالقوانين التي تخص الأستاذ الجامعي لحماية حقوقك؟	25	96,15	1	3,84
21	هل شاركت كعضو في مخبر بعد اطلاعك على المرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء و سير المخابر؟	15	57,69	11	18,33
22	هل تعرف شروط ترقيتك من منصب لأخر؟	23	88,46	3	11,53
23	هل أنت مطلع على الأحكام الانتقالية الخاصة بالأستاذ الجامعي؟	11	18,33	15	57,69
24	هل تعرف تصنيفك (رقم الصنف و الرقم الاستدلالي) للرتبة التي تشغلها؟	18	69,23	8	30,76
25	هل استفدت من مصلحة الخدمات الجامعية؟	13	50	13	50
26	هل أنت مطلع على الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية؟	10	38,46	16	61,53

من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن النتائج تكاد لا تختلف عن تم التوصل إليه من خلال العينات الفرعية حيث أن ما نسبته 76,92% من أفراد عينة الدراسة لا يمتلكون نسخ ورقية للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي، كما أن نسبة 57,69 % منهم يملكون النسخة الإلكترونية وهذا كما اشرنا سابقا لتأثيرات العالم الرقمي على حياتهم المهنية، وهي نتيجة لا تختلف عن سابقتها من النتائج، أيضا فيما يخص إلمام الأستاذ بشروط الترسيم والتسريح والتأهيل و الترقية فقد بلغت النسب 88,46 %- 69,23 % -88,4688,46 % -88,46 %على التوالي وهي قضايا كلها متعلقة بالحياة المهنية والعلمية للأستاذ الجامعي، إذا تصادفه في كل مرحلة من مراحل تقدمه العلمي والمهني وبالتالي وجب عليه معرفتها والإطلاع عليها.

الشعور بالعجز أو الضعف كان دائما قويا بنسبة 76,92% بسبب جهل الأستاذ بقانون معين قد يؤدي إلى تضييع حق من حقوقه وهذا ما مثلته استجابة نعم بنسبة 61,53 % الذين يستخدمون القانون الواضح للمطالبة بحقوقهم، كما يؤكد ما نسبته 65,38% من أن معرفة القانون تسهل الحياة المهنية بشكل واضح، وهذا ما يتضح من خلال التردد في الاستجابات بين أساتذة يتعاملون مع الإدارة بالقانون بنسبة 53,84 %و آخرون لا يفعلون بنسبة 46,15%، حيث أن تعاملات

الأستاذ مع الإدارة تكون في بعض الأحيان بشكل غير قانوني خاصة إن كان الأستاذ الجامعي هو الإداري، أين تتدخل عوامل كثيرة منها الموضوعية ومنها غير الموضوعية.

بين 61 و 76 بالمائة لا يعرفون محتوى القوانين التي جاءت في الاستمارة كون أنهم غير مطالبين بحفظها دائم خاصة من هم خارج مجال القانون، حيث يمكن الاطلاع عليها من خلال النسخ الإلكترونية و الورقية التي يمتلكونها. كما ويتفق غالبية أفراد العينة بنسبة 96, 15 % - وهي أعلى نسبة- على أنه من الضروري الإلمام بالقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي للحفاظ على حقوقه؛ وكذا تأدية واجباته التي ينص عليها هذا القانون. و الشكل التالي يوضح هذه النسب بشكل أوضح وكذا الفروق بين استجابات (نعم)و(لا) بالنسبة للعينة ككل. حيث أعلى فرق يسجل في العبارة 20 ثم العبارتين 3/ 9 والعبارة 20.

الشكل رقم (3) يمثل المدرج التكراري لنتائج عينة الدراسة ككل

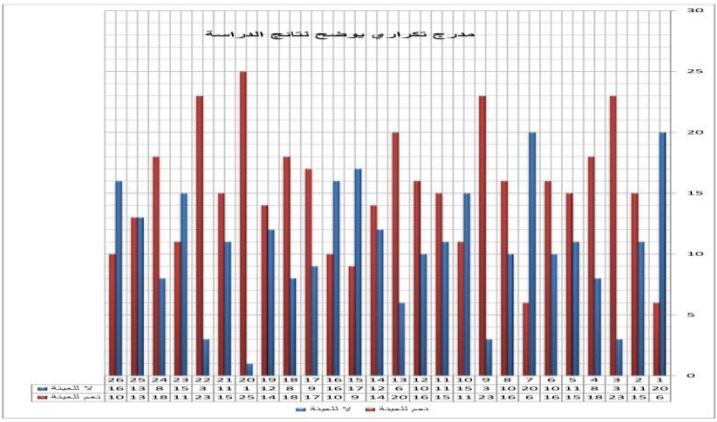

خاتمة:

إن جودة الهيئات الإدارية والعلمية في الجامعة يتوقف على مجموعة من المؤشرات والميادين التي يجب أن تتفاعل فيما بينها بطريقة متوازنة لتحقيق إدارة جودة شاملة في الجامعة، فعدم الاهتمام بمصالح الأستاذ الخاصة من المؤكد أن هذا سيؤثر على مصالح المجتمع عامة، ويمكن لهذا الحدوث من خلال التطبيق الشفاف والسليم ودون محسوبية للمواد والأوامر وفق القوانين المتفق عليها. فلا يمكن أداء واجب دون توفير الحقوق كما لا يمكن المطالبة بالحقوق دون أداء الواجبات.

وحسب المعطيات السابقة يمكن القول أن هناك فرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص معرفة القانون والعمل به رغم أن هذه الفروق ليست كبيرة جدا ربما لصغر حجم العينة..كما أن ممارسة الأستاذ للمهام الإدارية تكسبه خبرة واضحة في كيفية التعامل مع القانون وطرق تطبيقه عكس بقية زملائه، إلا أن اهتمام الأستاذ الجامعي بهذا الميدان مازال بعيدا نوعا ما للحديث عن أستاذ مطلع بالقانون الذي يسير حياته المهنية و الحياة المعنوية لمؤسسته الجامعية.

المراد من تقديم هذه الورقة التركيز على الظروف التي يعمل بها الأستاذ الجامعي خاصة منها الجانب القانوني، وللقول بان الجودة لا تعني مجرد العمل بل العمل في ظروف سليمة صحية

بدنيا ونفسيا من خلال اتصال إداري جيد وبتطبيق القوانين والمراسيم التنظيمية والتنفيذية المنصوص عليها، عندها فقط نكون على أبواب تطبيق أنظمة الجودة داخل المؤسسات الجامعية.

قائمة المراجع:

1. البرعي وفاء(2002)، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، تقديم بدران شبل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. دليو فضيل، لوكيا الهاشمي، سفاري ميلود(2006)، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط2، مخبر علم الاجتماع و الاتصال، مخبر التطبيقات النفسية و التربوية، قسنطينة.
3. محمود داود الربيعي(2010) تقويم كفايات مدريسي كلية التربية الرياضية جامعه بابل وفق منظور إدارة ألجوده من وجهة نظر طلبتهم ص 7منقول عن العزاوي محمد عبد الوهاب(2005)، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
4. سناني عبد الناصر(2012)، الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في سنوات الأولى من مسيرته المهنية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر.
5. رجواني عبد النبي(2008)، مجالات وآفاق تكوين الأساتذة، دار إفريقيا الشرق، المغرب.
6. رابح تركي(1990)، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. عبد العزيز الغريب صقر(2005)، الجامعة والسلطة، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع.

الملاحق:

الملحق رقم 1: الشكل رقم (4) يمثل المدرج التكراري لنتائج عينة الدراسة الكلية